واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية

د. مدياني محمد

أ. طلحاوي فاطمة الزهراء

جامعة ادرار- الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع التعليم العالي في الوطن العربي، في محاولة لتقييم واقعه وتشخيص مفاصل الضعف التي تعيقه عن أداء دوره، من خلال قراءة للمؤشرات الخاصة بالتعليم وكذا تصنيفاته وفق مؤشر التنافسية العالمي لعام **2016-2017** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتستعرض الدراسة ما يعترض هذا القطاع في وطننا العربي من صعوبات وتحديات، والتي من أبرزها ظاهرة العولمة والمنافسة العالمية.

وقد خلصت الدراسة إلى ضعف تنافسية قطاع التعليم العالي في الدول العربية مما يستدعي ضرورة إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة، في ظل تدني مخرجاته، واستشراء البطالة بين المتعلمين لعدم حاجة أسواق العمل إلى تخصصاتهم العلمية، واستمرار الأمية بمعدلات مرتفعة في عديد من الدول العربية، الأمر الذي يشكل في مجمله نوعا من الهدر للموارد البشرية، التي يمكن أن تكون كفيلة بتحقيق التقدم والنهضة في العالم العربي، إذا ما أحسن تعليمها للمتعلمين وتدريبهم عليها وتأهيلهم في مجالاتها.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، البحث العلمي، الوطن العربي.

Abstract:

This study deals with the subject of higher education in the Arab world through an assessment of the reality and the diagnosis of the weaknesses that hinder the performance of this crucial sector. The study's approach is based on the investigation of the education indicators as well as its classification according to the Global Competitiveness Index for 2016-2017 issued by the World Economic Forum. The study also reviews what faces this sector as difficulties and challenges in the Arab world namely the phenomenon of globalization and the international competition. The study concluded that a competitiveness of higher education sector in the Arab countries is weak, which calls for the need to reform education in general and higher education and scientific research in particular. This happens in the light of low output, and the ascending level of unemployment among the educated because of the lack of markets to absorb scientific specialization, and the continuation of illiteracy at high rates in many Arab countries. This fact constitutes a whole kind of waste of human resources, and the achievement of the progress perspective is no longer possible without the rehabilitation of this important human resource

Key words: higher education, scientific research, the Arab world.

مقدمة:

تحاول الدول العربية في السنوات الأخيرة النهوض باقتصاداتها والالتحاق بركب الدول المتقدمة وذلك من خلال تطبيق العديد من النماذج التنموية، وإدراكا منا أن نجاح هذا المسعى يتوقف إلى حد كبير على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، فأخذت تعمل على اصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في سبيل تنمية رأس مالها البشري وبالتالي السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية ومستديمة.

وعلى الرغم من كون الدول العربية سباقة إلى الاهتمام بالتعليم العالي، إذ توجد بها أولى الجامعات في العالم (جامعة الزيتونة بتونس عام 120 ه الموافق لـ 737م، وجامعة القرويين بفاس المغربية عام 245م الموافق لـ859م، وجامعة الأزهر بمصر عام 359م الموافق لـ970م...) فإن موقعها في تصنيف الجامعات لا يشرف تاريخها، ورغم تزايد أعداد الجامعات بها، التي وصلت إلى 500جامعة عام 2012 (حسب تقرير المعرفة العربي لعام 2014) بعد أن كان عددها لا يزيد على عشر جامعات في منتصف القرن الماضي، وما بين (33) جامعة إلى (51) جامعة في الثمانينات، لاتزال نسبة الجامعات المخصصة للسكان أقل من المعدل العالمي (حوالي جامعة واحدة لكل مليون نسمة من السكان). كما أن محاولات اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية لا زالت لم تؤت أكلها، إذ لم يتطور بالقدر والنوع المطلوبين ليواكب متطلبات رأس المال البشري اللازمة لجهود التنمية الاقتصادية.

وتهتم هذه الدراسة بتحليل واقع التعليم العالي في الوطن العربي للوقوف على جوانب القوة وجوانب القصور فيه. على اعتبار أن هذا التعليم هو القاطرة التي تقود حركة التقدم والتنمية الشاملة في القرن الواحد والعشرين، وعليه سوف نحاول من خلالها التطرق إلى واقع هذا القطاع من خلال معالجة الإشكالية الموالية:

- **ما واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، وما هي سبل تطويره؟**

تنبع أهمية دراستنا من أهمية الموضوع وأهمية المرحلة التي يمر بها قطاع التعليم العالي في الدول العربية وهو لا يزال يسجل انخفاضا مشهودا في كافة المجالات البحثية، مما يستوجب توجيه دراسات نحوها لتخريج عناصر نافعة ومنتجة للمجتمع العربي في الرأي والقرار، فضلا عن دور هذه العناصر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة العربية.

الدراسات السابقة

لقد قمنا بالاطلاع على دراسات سابقة في ذات الموضوع تختلف في الإطارين الزماني والمكاني، وقد تميزت هذه الدراسات بتخصيص حالة معينة والوقوف عليها فيما نسعى إليه من خلال هذا البحث بالإشارة عموما إلى مشاكل تمس الهياكل التعليمية في العالم العربي، والتحديات التي تشترك فيها الدول العربية وأسلوب تطوير مناهج التعليم العالي الحالية لمواكبة متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة الحيدري عبد الباقي عبد الجبار الحيدري **(2011)**، بعنوان واقع التعليم العالي في العراق بين التحديات والضرورة، وقد ناقش الباحث فيها مشكلات التعليم العالي في العراق من حيث الأسلوب والطريقة والمحتوى، ومكونات الجامعة العصرية، وأدواتها الحديثة ويقترح استراتيجية واضحة من خطط (قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى) للإصلاحات الضرورية لهذا القطاع. ويطرح أهم المشاكل التي تواجه مسيرة البحث العلمي العربي عموما والعراقي على وجه الخصوص.

- دراسة عفيف رحمة **(2014)** بعنوان «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء استحقاقات التنمية الشاملة». حاولت الباحثة من خلال بحثها تقييم واقع الجامعات ومدى توافق أدائها مع مستلزمات التنمية التي عرفتها هيئة الأمم المتحدة، واستعرضت مؤشرات التعليم العالي بسوريا، وصولا إلى التحديات التي فرضتها العولمة على قطاع التعليم العالي، لتخلص إلى ضرورة تحرير المؤسسات والطاقات العلمية من القيود والضوابط السياسية المعطلة لجدلية العلاقة بين التعليم والتنمية، وتوفير الكفاءات التي يطلبها سوق العمل المتجدد، والعمل على التوظيف العلمي الصحيح في خطط انمائية شاملة.

- دراسة إيدار عائشة **(2015)** بعنوان «سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات»، ناقشت الباحثة من خلال هذه الدراسة مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وطبيعة المناهج المستعملة في التعليم العالي لتقف على نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه **LMD**، وخلصت إلى أن الأنظمة الحالية المعتمدة في التعليم والتكوين من بين الأسباب التي زادت في تفاقم مشكلة البطالة وخاصة عند تزايد نسب البطالة بين حاملي الشهادات، وكما أن افتقاد نظام التعليم لطابعه التكويني والمهني وعدم التنسيق بين السياسات التعليمية والتوظيف كان سببا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل.

نستخدم في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي سعيا لتشخيص واقع قطاع التعليم العالي في الوطن العربي، ولتحديد السبل والوسائل التي تمكِنه من استعادة دوره في تحقيق التطور العلمي والتكنولوجي. وقد تم تقسيم الدراسة إلى النقاط الآتية:

- **واقع التعليم العالي في الوطن العربي:**

تعد مؤسسات التعليم العالي أهم نقاط الاتصال بالعالم الخارجي للفرد سواء تعلق الأمر بالتعمق في البحث العلمي ومواصلة المسيرة البحثية أو التوجه نحو عالم الشغل. فهي مؤسسات ذات أثر فاعل وحيوي في المجتمع؛ حيث تعد «الركيزة الأساسية للتعليم العالي، حيث تسهم هذه في بناء الإنسان معرفيا وثقافيا وخلقيا على النحو الذي يساعد على تنمية الموارد البشرية في كافة التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية المستدامة، (تقرير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل تقويم واعتماد الجامعات،2009)

كما أن الجامعة تهدف أساسا إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه بالشكل الذي يضمن تفعيل الحلقات السوسيو اقتصادية وينعكس إيجابا على جميع المجالات (معوض صلاح الدين، 1987).

يشهد التعليم العالي في الوطن العربي تزايدا كميا متسارعا في المؤسسات الجامعية الحكومية والخاصة والطلبة الملتحقين بها؛ حيث تزايد عدد الجامعات من 233 جامعة عام 2003 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008) إلى395 جامعة عام 2008 (اليونسكو، نحو فضاء عربي، 2010)، ثم ما يقارب 500 جامعة عام 2012 (صندوق النقد العربي، 2014)،أي بزيادة نسبتها 114%، وجاء هذا التوسع الكمي الكبير في التعليم العالي نتيجة للنمو الديمغرافي؛ إذ قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية عام 2014 بنحو 377 مليون نسمة، وقدر معدل النمو السكاني بنحو 2.4% للفترة (1980-2014)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتوسط معدل النمو السكاني في العالم الذي يقدر بـ 1.6%، كما أن نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تقدر بـ 33%، وبالتالي هذه الكتلة تشكل ضغطا على الموارد في الدول العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات اجتماعية.

إلى جانب النمو الديمغرافي يمثل ازدياد الوعي المجتمعي نحو التعليم العالي، وازدياد عدد الطلاب الذين ينتسبون إليه سنويا، سبب زيادة عدد مؤسساته لاستيعاب الأعداد الكبيرة المتدفقة إليه. فقد قفز العدد من 2,967,000 طالبا عام 1998 إلى 7,607,000 طالبا في العام 2008 (منظمة لأمم المتحدة، 2010)، ثم إلى 8,148,065 عام 2011، وقد بلغت النسبة العامة للالتحاق بالتعليم العالي بالدول العربية 22% سنة 2008 مقابل 16% سنة 1998، لكن هذا التطور على أهميته لا يزال دون المعدلات الدولية (25%)، حيث بلغت معدلات

الالتحاق **34%** بأمريكا اللاتينية و**36%** بماليزيا (نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي).

وتشير الإحصائيات التي أوردها تقرير التنمية الانسانية العربية عام **2003** إلى أن عدد العاملين في البحث والتطوير في البلدان العربية من الباحثين يقارب **330** باحثا لكل مليون من السكان مقابل **5000** باحثا لكل مليون من السكان في أمريكا ويقابله **4374** باحثا لكل مليون من السكان، وفي دول الاتحاد الأوربي **2439** باحثا لكل مليون، ويستهلك معظم التمويل الذي تقدمه الحكومات للمؤسسات التعليمية في الأجور، ويلعب تدني الإنفاق العربي على البحث والتطوير، الذي هو الأدنى من بين مجموعات دول العالم اقل بحوالي سبع مرات من المعدل العالمي محسوبا على النسبة المئوية للدخل القومي وأقلب(**12-15**) مرة من الدول المتقدمة، يلعب دورا رئيسا في الحد من التطور العلمي (الحيدري، **2011**).

يشير الجدول رقم (**01**) أن نسبة الانفاق على التعليم في الدول العربية بالنسبة لمستوى الدخل الوطني الإجمالي بلغت في المتوسط حوالي **4.5%**، وأيضا ما نسبته **20 %** من النفقات الحكومية للتعليم، وهو أكثر مما تخصصه البلدان النامية الأخرى التي لديها مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد (سيلان جبران العبيدي، **2009**)، وهذا رغم ضعف الاستثمار البشري في الدول العربية، لكن يبقى هذا الانفاق غير فعال؛ حيث لا يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة والدخل الفردي، فزيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي، هي الشرط الضروري لإنجاز التنمية الاقتصادية؛ أما الشرط الكافي فهو ضمان كفاءة هذا الإنفاق، وحسن توجيهه لنوعية التعليم اللازم لتحقيق هذه التنمية.

الجدول رقم (01): نسب الانفاق على التعليم من الدخل الوطني في الدول العربية

الدولة	عدد السكان (عام 1520) ألف نسمة	معدل النمو (2015) (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) 2015	نسبة الانفاق على التعليم من الدخل الوطني الإجمالي (%) (2008-2013)
مجموع الدول العربية	387 193	2.36	2 429 068	
الأردن	6 823	2.22	37 570	12
الامارات	8 718	1.08	375 230	23.4
البحرين	1 380	4.94	32 241	9.0
تونس	11 154	1.34	42 070	21.6
الجزائر	39 950	2.14	81 712	11.4
جيبوتي	965	2.77	1 737	12.3
السعودية	31 521	2.44	646 002	17.7
السودان	38 449	3.11	90 238	10.8
سوريا	22 568	1.82		19.2
الصومال	11 130	0.99		2.0
العراق	36 936	2.60	143 413	...
عمان	4 159	4.16	70 255	10.9
فلسطين				18.1
قطر	2 423	9.34	166 908	12.8
جزر القمر	779	2.50	744	18.5
الكويت	4 239	6.80	114 079	12.9
لبنان	3 793	3.60	46 500	8.6
ليبيا	9 115	3.23	20 655	....
مصر	88 958	2.47	332 162	10.4
المغرب	33 656	1.06	99 132	18.3
موريتانيا	3 790	2.43	4 379	11.4
اليمن	26 687	2.86	24 041	15.5

المصدر: استنادا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام **2016** الصادر عن صندوق النقد العربي.

وفيما يخص البحث العلمي نجد أن العالم ينفق حوالي 2.1% من مجمل دخله الوطني على مجالات البحث العلمي، أي ما يساوي حوالي 536 بليون دولار. ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب 3.4 مليون باحث، أي بمعدل 1.3 باحث لكل ألف من القوى العاملة.

ويقدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب 417 بليون دولار، وهو «ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث العلمي. والولايات المتحدة وحدها تنفق سنويا على البحث العلمي أكثر من 168 بليون دولار، أي حوالي 32 بالمائة من مجمل ما ينفق العالم كله. وتأتي اليابان بعد الولايات المتحدة بـ 130 بليون دولار، أي ما يوازي أكثر من 24بالمائة من إنفاق دول العالم. ثم يتوالى بعد ذلك ترتيب دول العالم المتقدم: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، ليكون مجموع ما تنفقه الدول السبع أكثر من 420 بليون دولار. ففي هذه الدول السبع مليونان و265 ألف باحث، يمثلون أكثر من 66% من مجموع الباحثين في العالم، ويكلف كل باحث منهم حوالي 185 ألف دولار في السنة».

وقد قدرت ميزانية الاتحاد الأوربي للبحث العلمي خلال الفترة من 2007 إلى 2010، حوالي 300 بليون يورو.

وقد ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الصين مؤخرا إلى ما يقرب من 2.5% من إجمالي الإنفاق القومي، حيث بلغت ميزانية الصين للبحث العلمي ما يقرب من 136 مليار دولار، أما باقي دول العالم ومنهم الدول العربية، «فلا يتجاوز إنفاقهم على البحث العلمي أكثر من 116 بليون دولار. وهذا المبلغ ليس للدول العربية فيه سوى 535 مليون دولار، أي ما يساوي 11 في الألف من الدخل القومي لتلك البقية من العالم».

وعموما فإن التعليم العالي في البلدان العربية يتميز بما يلي (محمد عبد الله الصوفي، 2008):

- يتسم التعليم العالي في البلدان العربية بأنه حديث العهد (ثلاثة أرباع الجامعات العربية لا يتعدى عمرها الخمسة عشر عاما).
- عدم وضوح الرؤية وغياب السياسات الواضحة التي تحكم العملية التعليمية.
- تكدس مخيف بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات.
- ضعف الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي.
- التوسع الكمي في نشر التعليم العالي جاء على حساب نوعية التعليم وجودته.

- المكتبات في جامعات كثيرة دون المستوى المطلوب.
- المعامل والمختبرات أصبحت قديمة ولا تتسع للأعداد المتزايدة من الطلبة.

- **مؤشرات التعليم العالي في الوطن العربي:**

تهتم عدة تقارير بموضوع المعرفة عموما والتعليم العالي خصوصا مثل تقارير البنك الدولي حول اقتصاد المعرفة، وتقارير منظمة اليونسكو، وتقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقارير الابتكار العالمي الصادرة عن المعهد الأوروبي لإدارة الاعمال (الانسياد)، وتقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقارير المعرفة العربية التي تِعِد جهدا مشتركا بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن أجل تحليل وضع التعليم العالي في الدول العربية يمكن الاعتماد على مؤشر التعليم العالي وفق تقرير التنافسية العالمي لعام **2016-2017**.

يصدر تقرير التنافسية العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتبر التعليم العالي والتدريب الدعامة الخامسة للتنافسية ويتم قياسهما من خلال ثلاثة أبعاد هي: بعد كمي، يقاس بمعدل التحاق الطلبة بالثانوية، ومعدل التحاقهم بالتعليم الجامعي، والبعد الثاني هو جودة التعليم، ويقاس بجودة النظام التعليمي وجودة دراسة العلوم والرياضيات، وجودة الإدارة وكثافة الانترنت في مؤسسات التعليم، والبعد الثالث هو التدريب أثناء الخدمة، ويقاس بتوفر خدمات التدريب المتخصصة والبحث ووفرة عدد المدربين(**World Economic Forum &European Bank for Construction and Development ,2013**).ويساهم المؤشر إلى حد كبير في رفع أو تخفيض قيمة وترتيب مؤشر تنافسية الدولة بين نظرائها، كما أن عدم وجود عمالة جيدة تعد من أهم المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال في العالم. ويشير خبراء المنتدى الاقتصادي إلى أن جودة التعليم العالي والتدريب أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصادات التي ترغب في الارتقاء في سلسلة القيمة لعملية الإنتاج.

يتضمن الجدول رقم **(02)** مؤشر التعليم العالي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لعام **2016-2017** الذي يبين تدني ترتيب أغلب الدول العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.فالمرتبة الأولى في العالم حصدتها سنغافورة التي حصلت على **6.29** نقطة من **7**، ثم فنلندا تليها، وهولندا في المرتبة الثالثة، وسويسرا رابعا، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثامنة، مسبوقة بالنرويج ومتبوعة بأستراليا، فيما صنفت ألمانيا في المرتبة **20**.وجاءت فرنسا في المرتبة **21**، واليابان في المرتبة **23**، فيما حلت اسبانيا في المرتبة **31**، وجاءت تركيا في المرتبة **50**.

الجدول رقم (02): ترتيب الدول العربية وفق مؤشرات التعليم العالي والتدريب

الدولة	تقرير 2017/2016 (138 دولة)			تقرير 2014/2013 (148 دولة)			تقرير 2011/2010 (139 دولة)		
	الترتيب العام	مؤشر التعليم العالي والتدريب		الترتيب العام	مؤشر التعليم العالي والتدريب		الترتيب العام	مؤشر التعليم العالي والتدريب	
		الترتيب	النتيجة		الترتيب	النتيجة		الترتيب	النتيجة
الامارات	16	34	5,07	19	35	4,93	25	36	4,8
قطر	18	30	5,14	13	29	5,11	17	32	4,84
السعودية	29	46	4,8	20	48	4,65	21	51	4,55
الكويت	38	94	3,89	36	84	4,04	35	83	3,83
البحرين	48	44	4,9	43	53	4,52	37	44	4,64
الأردن	63	51	4,69	68	56	4,5	65	57	4,32
عمان	66	85	4,1	33	57	4,46	34	63	4,22
المغرب	70	104	3,55	77	102	3,54	75	102	3,51
الجزائر	87	96	3,87	100	101	3,55	86	98	3,59
تونس	95	93	4,02	83	73	4,22	32	30	4,89
لبنان	101	66	4,46	103	45	4,69	92	48	4,57
مصر	115	112	3,27	118	118	3,08	81	97	3,59
موريتانيا	137	138	1,9	141	146	2,07	135	137	2,15
اليمن	138	136	2,26	145	144	2,31			

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية(2016-2017، 2013-2014، 2010-2011).

وتشير بيانات الجدول رقم **(01)** إلى تباين أداء وتطور الدول العربية فيما يخص مؤشر التعليم العالي والتدريب من قطر الأولى عربيا والـ **30** عالميا إلى موريتانيا الأخيرة عربيا وعالميا، وعلى الترتيب تعتبر دولة قطر الأولى عربيا والثلاثون **(30)** عالميا، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة والثلاثين ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة **46** بين **138** دولة شملها مؤشر التعليم العالي والتدريب.ويرجع تقدم دولة قطر للتحسن الكبير

والملحوظ الحاصل في مؤشراتها الفرعية؛ حيث تحسن ترتيبها فيما يخص الالتحاق بالتعليم الثانوي من المركز **49** عالميا الى المركز **19** عالميا، ومن المركز **71** الى المركز **18** في مجال توفير خدمات التدريب المتخصصة، كما تحتل قطر مركزا متقدما في كل من جودة إدارة مدارس النظام التعليمي وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وبالتالي تعد تجربة قطر الأولى عربيا جديرة بالنظر؛ حيث كانت الرؤية والأهداف لعام **2030** تسخير عائدات الثروة الطبيعية من النفط والغاز برفع كفاءة وإمكانات الطاقة البشرية عن طريق مناهج الدراسة الجامعية وقبل الجامعية والإفادة من تقنيات التعلم الجامعي الحديث في الخارج.وتثبت أيضا الإحصاءات أن قطر تخصص **3.2%** من ناتجها القومي ونحو **12%** من إنفاقها الحكومي للإنفاق على التعليم أي نحو ستة مليارات دولار سنويا وأن مجموع ما ستنفقه على التعليم حتى عام **2025** سيتخطى **41** مليار دولار.

فيما احتلت الجزائر، المركز **96** في محور التعليم العالي والتدريب؛ حيث جاءت متأخرة جدا (المركز **131**) على محور مدى تدريب الموظفين **(Extent of staff training)** والمركز **127** في جودة الإدارة. وعرفت تونس تراجعا كبيرا من المركز **30** حسب تقرير عام **2010-2011** إلى المركز **93**، وهذا يرجع الى الاضطرابات التي عرفتها أخيرا، وتأتي موريتانيا في المركز الأخير **(138)** بمعدل **1.9**.

يمكن القول إن سنغافورة تمثل نموذج تجربة فذٍ لنهضة أمة، ففي أقل من خمسين عاما تحولت من جزيرة فقيرة يقطنها غالبية أمية من السكان إلى دولة صناعية متقدمة تضاهي مستويات معيشة نظيراتها في الدول الصناعية الأكثر تطورا. ولعل الإنجاز الحقيقي الذي حققته هذه الجزيرة الصغيرة هو تطوير نظام تعليمي يعتبر أحدِ أرقى أنظمة التعليم في العالم؛ حيث مكنها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت في بناء اقتصاد البلد.

- **أهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في الوطن العربي:**

يواجه التعليم العالي في الدول العربية تحديات كبيرة، تتمثل أهمها فيما يلي:

1. تحدي العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم العالي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي. وأصبحت العولمة تشكِل ضغطا على قطاع التعليم العالي، وتجعل الإصلاح عملية ضروريّة لا مجال للتباطؤ فيها لهذا القطاع في الوطن العربي لما يعانيه من تخلف وتذيل في ترتيبة الدول (سارة إبراهيم العريني، **2007**).

2. عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي، وكذلك ضعف المخصصات المرصودة، وأيضا هروب العنصر البشري واعتمادها على

العناصر غير المدربة، ثم ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول ناهيك عن عدم معرفة أهمية المراكز البحثية في بعض الدول العربية.

3. التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدول إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية؛ بحيث لم يبق للتعليم المكانة نفسها المرموقة التي كان يحظى بها في السابق لدى بعض الدول العربية (ايدار عائشة، 2015).

4. هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد؛ حيث تشير الإحصائيات إلى هجرة 15 ألف طبيب عربي للخارج لفترة بين عامي 1998 و2000، وعليه تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العالية جدا من البلدان العربية إلى الغرب وهي واحدة من العوامل الخطيرة لتردي حالة المعرفة وأهميتها في البلدان العربية (Executive Summary,2003). كما بينت دراسة للبنك الدولي في عام 2012 وجود ملايين المهاجرين من العرب من الشباب والكبار لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، معظمهم من المغرب (1.5 مليون)، والجزائر (1.3 مليون) وتونس (400 ألف)، ولبنان والعراق ومصر (300 ألف)، ومعظم هؤلاء هم متخرجي التعليم العالي، حيث تبلغ نسبتهم 35%.

5. تراجع وتقادم المناهج التعليمية المعتمدة الأمر الذي ينعكس سلبا على الكفاءات التي تهاجر بحثا عن العمل فتجد صعوبة في الاندماج إن لم يتطلب ذلك ضياع سنوات من عمر الباحث ليواكب صرح نظيره في بلد المهجر (ايدار عائشة، 2015)

6. تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين الدول.

7. الافتقار للتفاعل مع المحيط السوسيو اقتصادي بالشكل الذي يجعل العلاقة تكاملية فالواقع يبين أن العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع تبادلية (عفيف، 2010)

8. تنامي معدلات البطالة بين خريجي قطاع التعليم العالي في معظم الدول العربية، إذ تبلغ نسبة البطالة في العالم العربي نحو 17%، تصل بين صفوف الشباب 27% أكثر من ثلثين هم من حملة شهادات عليا.

9. يواجه التعليم العالي في الوطن العربي تحديا يتعلق بتمويله؛ الذي هو موكول بالدرجة الأولى إلى الدولة، وإذا نظرنا إلى حجم هذا التمويل نجده يتجه نحو الانخفاض وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع؛ حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أية مرحلة أخرى. وعليه بات هذا التمويل غير كاف لمواجهة تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، والنهوض بمتطلبات الجودة، بما يدعو إلى تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن شراكات مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والدولي، والنظر في إعادة هيكلة الجامعات لتصبح مؤسسات منتجة قادرة على ترويج نتاجها العلمي.

- **سبل تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية:**

لمواجهة هذه التحديات وغيرها يمكن ابراز مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- لا يمكن إنجاز تقدم حقيقي في تطوير قطاع التعليم العالي في الدول العربية، إلا إذا تم النظر إلى التعليم على أنه منظومة متكاملة الحلقات تبدأ من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، بحيث أن كل مرحلة تمهد للمرحلة التالية وتعد لها. ومن الواضح أن هذا الأمر غائب عن الجهات المعنية بالتعليم عموما والتعليم العالي خصوصا في العديد من الدول العربية، بل إن خلافات تحدث في بعض الدول بين القائمين على التعليم الثانوي من ناحية، والقائمين على التعليم الجامعي من ناحية أخرى بشأن استيعاب الناجحين في الثانوية وفي الجامعات والمعاهد، وكل ذلك مرده غياب التفكير الاستراتيجي الناظم لعملية إصلاح التربية والتعليم العالي في عديد من الدول، الأمر الذي يجعل عملية تطوير التربية والتعليم العالي تتم مجزأة، وتفتقر إلى التراكم الذي يحدث نقلة نوعية في العملية التعليمية برمتها.

- إن عدم الاستقرار الذي تعانيه سياسات التعليم والبحث العلمي في عديد من الدول العربية، وعلى سبيل المثال، فإن نظام التربية والتعليم في الجزائر جرى تغييره عدة مرات في غضون فترة زمنية وجيزة، هو أمر يعكس عدم وضوح الرؤية أو ضبابيتها من ناحية، وغياب التراكم في عملية التطوير من ناحية ثانية، وعدم الاستفادة من التجارب الناجحة في تطوير التعليم والبحث العلمي سواء في العالم المتقدم أو في بعض بلدان الجنوب من ناحية ثالثة.

- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة سوق العمل في عملية مستمرة وتحقيقا للتكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثمة تكامل الإعداد والتدريب كونه وظيفة رئيسية لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

- إن إصلاح قطاع التعليم العالي يتطلب زيادة نصيبه في الميزانية العامة للدولة على نحو يلبي أعباء ومطالب عملية الإصلاح، شريطة أن تكون هناك خطط عملية ومدروسة وواقعية لإنجاز هذا الهدف.

- وفيما يخص البحث العلمي يجب العمل على ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، من خلال الدراسات الشاملة لهذه المشكلات وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة.

- العمل الجدي على توعية قيادات القطاع العام والخاص بأهمية المساهمة المادية الفعالة في النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي.

- إقامة شبكات وطنية للمعلومات تربط بين الجامعات ومعاهد البحوث وبعض المؤسسات المعنية الأخرى في الدول العربية والاستفادة من تجارب الجامعات الرصينة في العالم في مجال البحث العلمي.

خاتمة:

يظهر الواقع الفعلي للمجتمع العربي الراهن أن معظم سياسات إصلاح قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة مليئة بالتعثر والتخبط والتشتت، ولم تعط النتائج المطلوبة منها حتى الآن. فمن خلال دراستنا والبيانات المتضمنة واقع هذا القطاع نجد أن هناك أزمة علمية واضحة تظهر في غياب منظومة عربية متكاملة لنقل المعرفة والخبرات، واستغلالها في ميدان التنمية الاقتصادية للبلد، وعندما نراجع كل أدبيات العمل البحثي العلمي العربي في الوقت الحاضر، نلاحظ أن تلك الأدبيات تكاد تجمع في تقاريرها على ضعف تنافسية قطاع التعليم العالي في الدول العربية، ويتجلى ذلك فيما يلي:

- هشاشة وضعف البنية المؤسساتية والعلمية العربية، وعدم قدرتها العملية على تحقيق أدنى معدلات الاستجابة الفاعلة والمؤثرة للتحديات التقنية الهائلة.

- ضعف متوسط الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهي **(3%)** للدول الصناعية المتقدمة.

- عدم مساهمة التعليم العالي في التقدم الصناعي، إذ لا نجد الأبحاث العلمية الأكاديمية تخدم وتساهم في تطوير القطاع الصناعي الذي يعتمد على الاستيراد بدرجة كبيرة، وبالتالي تهميش هذه الأبحاث من طرف الحكومات العربية وعدم الاستفادة منها في التقدم الصناعي.

- ضعف مساهمة التعليم العالي في البحث والتطوير، فبحوث الجامعات سواء في المجتمع العربي لا تمثل بحوثا متكاملة كما أنها في الغالب ليست منبثقة لحل مشكلة أو تطوير عمل معين تتطلبه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي في الغالب بحوث أكاديمية.

المراجع:

- ايدار عائشة، (2015) سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر : واقع و تحديات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13 ورقلة ، الجزائر.
- الحيدري عبد الباقي عبد الجبار(2011)، واقع التعليم العالي في العراق بين التحديات والضرورة، الحوار المتمدن-العدد: 3573، ديسمبر 2011.
- سارة إبراهيم العريني(2007)، أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات-المعلوماتية والتنمية.... الوعود والتحديات 12-11/15/ 2007، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
- سيلان جبران العبيدي(2009)، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، المؤتمر الاثني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت ،6-10ديسمبر 2009.
- محمد عبد الله الصوفي(2008)، بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي كوسيطين هامين من وسائط نشر وانتاج المعرفة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2008.
- محمد أبو طه(2008)، احصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي في العالم العربي، جامعة القدس المفتوحة، مطبعة الجامعة.
- معوض، صلاح الدين إبراهيم،(1987)، المناخ المؤسسي السائد في (إدارة التعليم الجامعي: دراسة ميدانية لجامعة المنصورة. التعليم الجامعي في الوطن العربي: الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس. القاهرة: دار الفكر العربي.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2008)، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار.
- نور الدين الدقي(2015)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، وثيقة مقدمة للمؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية 22-26 ديسمبر 2015.
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(2009)، دليل تقويم واعتماد الجامعات. جمهورية مصر العربية.

- اليونسكو، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية **(2009)**، تقرير المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي «نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية»، القاهرة **(31**ماي **2** جوان **(2009**.

- http://www.naqaae.org/main/pdf/uni/manuals/universities_accreditation_manual.pdf> 02/05/2009.

- World Economic Forum & European Bank for Construction and Development 2013

- http://www.un.org/ar/development/desa/about/divisions.shtml

- Barr, Nicholas(2002) Funding Higher Education: Policies for Access and Quality .see :http//econ.lse.ac.uk/staff/nb

- Executive Summary- Arab Human Development Report 2003.

- http://www.arsco.org/detailed/88e0ddc44-efb-405486-e4-a930b03f3e10